

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

النائب السابق ومرشح «الثانية» اعتبر أن الاستثمار البشري من أهم أركان النهوض بالمجتمع

المطوع لـ «الأنباء»: المجلس المقبل مُطالب بإخراج الكويت من الأزمات السياسية والتفرغ للتطوير والتنمية



(قاسم باشا)

خاطبة لنواب مجلس الأمة ما نقلنا إلى دولة أكثر تعصبا مما كانت عليه في السابق.

بالحديث عن المرأة هل ترى أن المرأة نصيبا في المجلس الأخير. وكيف ستكون انعكاسات الأحداث الأخيرة على حظوظها بالفوز؟

● أنا أرى أنه ستكون هناك مشاركة للمرأة في المجلس المقبل كما كانت لها مشاركتها في مجلس 2009 ممثلة بـ 4 نساء، أمل أن يخرج هذا المجلس أيضا 4 نساء على نفاستهن أنفسنا على ما كنا عليه من ديموقراطية من خلال مشاركة المرأة في المجلس.

وأرى أن سبب غياب المرأة عن المجلس الماضي هو التعصب والتوتر اللذين وصلنا إليهما ويعودون للمرأة إلى المجلس سنعود إلى وضعنا الطبيعي وليس إلى الوضع المتعصب الذي وصلنا إليه والذي سيضيع ديموقراطية الكويت ووحدة الكويتية وحريتها.

هل تتأمل وصول المرأة إلى المجلس كشكل من أشكال الديموقراطية أم لرضاك عن تجربتها السياسية؟

● أنا أؤمن بأن المرأة قادرة على العطاء والمنافسة خاصة أن الدستور الكويتي لم يفرق بين الجنسين، لذا أرى أن المواطن رجلا كان أم امرأة عليه مسؤوليات. تجدر الإشارة إلى أن للمرأة نظرتها في الأمور، فعلى سبيل المثال لو أن المرأة مارست العمل في السلك القضائي والشؤون الاجتماعية وعرضت ما تتعرض له المرأة ستكون مشاركة كبيرة واجهنا في السابق والمطلوب اليوم زيادة مشاركتها القضائية فهي متفوقة في مجالها، وفي مجال آخر لاقت مشاركة المرأة في المجال العسكري معارضة إلا أنها أيضا نجحت فيه.

ما توقعاتك لهذا المجلس؟ وهل ترى فيه صفة الاستمرارية تخوله الصمود 4 سنوات؟

● اعتقد أن الحريات الموجودة في المجتمع الكويتي تتعرض وتبقى، واعتقد أننا سنبتعد عن التآزم العنصري الطائفي وهي أكثر الأمور التي عاينناها في السنوات السابقة والتي أدت إلى تمزق المجتمع.

وأرى أن أهم الشعارات التي ستغيب عن المجلس المقبل هي التعصب والتي انتشرت في المجالس السابقة حيث وجدنا من طالب بإقصاء المرأة ومن طالب بتغيير المادتين 2 و 79 من الدستور، وبما أننا نتطلع لأن تكون الكويت مركزا عالميا وتجاريا فإننا نحتاج إلى انفتاح أكثر وحريات أكثر تسمح للإنسان العيش في بلده من دون الإحساس بأنه مراقب في كيفية أداء واجباته الدينية وأن يتحقق التعايش السلمي بين المواطنين، كما أننا رأينا أن إشكالية القضاء والتقاضى قد زادت في ممارسات ومطالبات

إلى الصوت الواحد في مرحلة لاحقة، غير أن الأوضاع الراهنة أتت بمرسوم الضرورة الذي سرع هذه العملية وكان الصوت الواحد.

هل تعتقد أن قانون الصوت الواحد قد يحمي الكويتيين من طغمة الربيع العربي بحكم المخرجات التي ستخرج بها الانتخابات؟

● يعتبر قانون الانتخاب بالصوت الواحد تطورا ديموقراطيا باختيار الناخب مرشحا واحدا للوصول إلى البرلمان وقد رأينا أن الكويت لا تتناسب مع نظام الأحزاب ولم نقبل بهذا النظام وأساسا لا يوجد لدينا نظام حزبي لذا فإن كل القوائم التي أتت بها الانتخابات السابقة خاصة نظام الدوائر الس 5 والأصوات الـ 4 والذي أتى بتكتلات إلى داخل المجلس وصلت بدورها إلى كتلتين، الأولى كبيرة مستبدة قادتنا إلى التآزم والثانية كتلة صغيرة وهذا الأمر لا يمثل الديموقراطية الحقيقية التي تضمن من جهتها حقوق الأقليات ومشاركتهم.

لذا اعتبرت أن وصولنا إلى نظام الصوت الواحد هو تصحيح وليس تازيما والتجربة خير برهان فما سبق لم يوصلنا إلى نتيجة تسفر عن تشريع قانون للدوائر والأصوات إلى أن التغيير في هذا القانون بمرسوم ضرورة وهذا المرسوم واجب التطبيق بعدما وصلنا إلى أزمة النزول إلى الشارع لتغيير تركيبة مجلس الأمة أو حله والإطاحة بالحكومة والتشكيك فيما بين كل الأطراف، لذا نحن كنا بحاجة إلى تطوير ديموقراطي يمر بنا من هذه المرحلة إلى أخرى أكثر استقرارا وأكثر تنمية وأخرى تصل بالمواطن الكويتي إلى الحصول على امتيازات في كل المجالات التنموية.

هل ستدعم الإبقاء على قانون الصوت الواحد أم ستؤيد تعديله أو تغييره بعد الانتخابات وتشكيل مجلس الأمة؟

● أنا مع الإبقاء على هذا القانون وقد كنت مسع قانون الصوتين والـ 5 دوائر تدرجا للوصول

ما توقعاتك لهذا المجلس؟ وهل ترى فيه صفة الاستمرارية تخوله الصمود 4 سنوات؟

● اعتقد أن الحريات الموجودة في المجتمع الكويتي تتعرض وتبقى، واعتقد أننا سنبتعد عن التآزم العنصري الطائفي وهي أكثر الأمور التي عاينناها في السنوات السابقة والتي أدت إلى تمزق المجتمع.

وأرى أن أهم الشعارات التي ستغيب عن المجلس المقبل هي التعصب والتي انتشرت في المجالس السابقة حيث وجدنا من طالب بإقصاء المرأة ومن طالب بتغيير المادتين 2 و 79 من الدستور، وبما أننا نتطلع لأن تكون الكويت مركزا عالميا وتجاريا فإننا نحتاج إلى انفتاح أكثر وحريات أكثر تسمح للإنسان العيش في بلده من دون الإحساس بأنه مراقب في كيفية أداء واجباته الدينية وأن يتحقق التعايش السلمي بين المواطنين، كما أننا رأينا أن إشكالية القضاء والتقاضى قد زادت في ممارسات ومطالبات

السياسية الإقليمية، فكل هذه المعطيات تحتت علينا العمل من أجل الاستقرار السياسي.

هل تعتقد أن قانون الصوت الواحد قد يحمي الكويتيين من طغمة الربيع العربي بحكم المخرجات التي ستخرج بها الانتخابات؟

● يعتبر قانون الانتخاب بالصوت الواحد تطورا ديموقراطيا باختيار الناخب مرشحا واحدا للوصول إلى البرلمان وقد رأينا أن الكويت لا تتناسب مع نظام الأحزاب ولم نقبل بهذا النظام وأساسا لا يوجد لدينا نظام حزبي لذا فإن كل القوائم التي أتت بها الانتخابات السابقة خاصة نظام الدوائر الس 5 والأصوات الـ 4 والذي أتى بتكتلات إلى داخل المجلس وصلت بدورها إلى كتلتين، الأولى كبيرة مستبدة قادتنا إلى التآزم والثانية كتلة صغيرة وهذا الأمر لا يمثل الديموقراطية الحقيقية التي تضمن من جهتها حقوق الأقليات ومشاركتهم.

لذا اعتبرت أن وصولنا إلى نظام الصوت الواحد هو تصحيح وليس تازيما والتجربة خير برهان فما سبق لم يوصلنا إلى نتيجة تسفر عن تشريع قانون للدوائر والأصوات إلى أن التغيير في هذا القانون بمرسوم ضرورة وهذا المرسوم واجب التطبيق بعدما وصلنا إلى أزمة النزول إلى الشارع لتغيير تركيبة مجلس الأمة أو حله والإطاحة بالحكومة والتشكيك فيما بين كل الأطراف، لذا نحن كنا بحاجة إلى تطوير ديموقراطي يمر بنا من هذه المرحلة إلى أخرى أكثر استقرارا وأكثر تنمية وأخرى تصل بالمواطن الكويتي إلى الحصول على امتيازات في كل المجالات التنموية.

هل ستدعم الإبقاء على قانون الصوت الواحد أم ستؤيد تعديله أو تغييره بعد الانتخابات وتشكيل مجلس الأمة؟

● أنا مع الإبقاء على هذا القانون وقد كنت مسع قانون الصوتين والـ 5 دوائر تدرجا للوصول

ما توقعاتك لهذا المجلس؟ وهل ترى فيه صفة الاستمرارية تخوله الصمود 4 سنوات؟

● اعتقد أن الحريات الموجودة في المجتمع الكويتي تتعرض وتبقى، واعتقد أننا سنبتعد عن التآزم العنصري الطائفي وهي أكثر الأمور التي عاينناها في السنوات السابقة والتي أدت إلى تمزق المجتمع.

وأرى أن أهم الشعارات التي ستغيب عن المجلس المقبل هي التعصب والتي انتشرت في المجالس السابقة حيث وجدنا من طالب بإقصاء المرأة ومن طالب بتغيير المادتين 2 و 79 من الدستور، وبما أننا نتطلع لأن تكون الكويت مركزا عالميا وتجاريا فإننا نحتاج إلى انفتاح أكثر وحريات أكثر تسمح للإنسان العيش في بلده من دون الإحساس بأنه مراقب في كيفية أداء واجباته الدينية وأن يتحقق التعايش السلمي بين المواطنين، كما أننا رأينا أن إشكالية القضاء والتقاضى قد زادت في ممارسات ومطالبات

ناشد مرشح الدائرة الثانية عدنان المطوع المواطنين استخدام حقهم في التصويت واختيار مرشحهم ففي النهاية هم الذين سيحكمون على نتيجة البرلمان، ومن لا يشارك فليس لديه الحق في الانتقاد كونه تخلى عن مسؤوليته بالمشاركة وبالتالي سيخلى عن مسؤوليته في الرقابة.

وخلال لقائه مع «الأنباء» شدد المطوع على ضرورة الحفاظ على الكويت وحياتها من أي تدخل خارجي جراء الحراك السياسي السائد الذي أثبت على مر السنين قدرته على تعطيل العجلة التنموية في البلاد.

كما تطرق المطوع إلى مواضيع عديدة ركن من خلالها على أهمية وجود معارضة قانونية وسليمة في البلاد، مشييرا إلى أن ذلك يدل على الديموقراطية، واعتبر أن مخرجات الانتخابات المقبلة سيكون لها تأثيرها الإيجابي على البلاد من حيث عودة المرأة إليه وغياب الشعارات المتطرفة والتعصبية عن الساحة وسيقلصت المجلس إلى هموم المواطن ويعمل على حلها ومعالجتها.

وفيما يلي ما جاء في اللقاء:

تقبل البلاد اليوم على مرحلة مصيرية في ظل ما تشهده من تطورات سياسية غير مسبوقة على الكويت فأى تغيير ستحدثه الانتخابات المقبلة؟

● حكما سيكون هناك تغيير في المجلس المقبل، التغيير الأبرز سيكون في الوجوه التي ستصل إلى قاعة عبدالله السالم وفي القيادات التي تقود العمل السياسي لذا يجب أن يتطور هذا التغيير من خلال برنامج عمل المرشحين وأن يكون التطلع حيال المجلس المقبل بحيث يكون تكوينه من جميع شرائح المجتمع والتكنولوجيا الذين يحتاج لهم المجلس ولجانته.

كما يجب أن يدرك كل نائب أهمية ومعنى القسم الذي سيؤديه لدى تبوء منصبه وأن يلتزم بهذا القسم من خلال احترامه للدستور ومواده والدفاع عن الشعب وأمواله إضافة إلى وجود برنامج عمل حكومي نتطلع أن يسهل عمليتي الرقابة والتشريع اللتين تحتاجهما الحكومة.

كما نتطلع إلى تنمية وإصلاح وخروج من المعترك السياسي الذي عايننا منه سنوات طويلة إلى جانب الخلافات داخل المجتمع التي ينظر إليها من الخارج والتي تعرضنا بسببها إلى الغزو العاصم الذي استغل هذه الصراعات والتنازعات.

ونحن بحاجة إلى الاستقرار السياسي الذي ينعكس إيجابا على التنمية، كما أنه يخفف من قلق الكويتيين من الربيع العربي وذلك لأن القلق الحاصل لا يقتصر على الشأن الداخلي وحسب بل مما تتعرض له الكويت من الخارج ومن نتائج الربيع العربي والإطاحة برؤسائها، لذا نشعر بأن الكويت معرضة لمثل هذه التحركات



عدنان المطوع محدثا للزميلة رندى مرعي

لنتنظر النتائج حتى نحكم على نظام الصوت الواحد فإذا كانت محفزة للعبور بالكويت إلى بر الأمان فسأصوت مع بقاءه

التعصب والتوتر أهم الشعارات التي ستغيب عن المجلس المقبل

أمل وصول 4 سيدات إلى المجلس المقبل حتى نعود إلى الوضع الديموقراطي الصحيح

أؤمن بأن المرأة قادرة على العطاء والمنافسة فالدستور الكويتي لم يفرق بين الجنسين

تطبيق القانون مسؤولية الحكومة التي من واجبها تأمين استتباب الأمن وتطبيق العدالة

الحراك السياسي أثر سلبا على المسار التنموي وأدى إلى اختلال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية

نؤيد المعارضة الحضارية البعيدة عن المشاحنات والتعدييات والاحتكاك مع رجال الأمن

الإعلام الكويتي مرآة حقيقية وصحيحة تدعم السلطين

في مسارات التنمية والإصلاح

وأخيرا ماذا للمواطنين؟

● أناشد المواطنين أن يستخدموا حقهم في التصويت واختيار مرشحهم ففي النهاية هم الذين سيحكمون على نتيجة البرلمان، ومن لا يشارك فليس لديه الحق في الانتقاد كونه تخلى عن مسؤوليته بالمشاركة وبالتالي سيخلى عن مسؤوليته في الرقابة.

وأخيرا ماذا للمواطنين؟

● أناشد المواطنين أن يستخدموا حقهم في التصويت واختيار مرشحهم ففي النهاية هم الذين سيحكمون على نتيجة البرلمان، ومن لا يشارك فليس لديه الحق في الانتقاد كونه تخلى عن مسؤوليته بالمشاركة وبالتالي سيخلى عن مسؤوليته في الرقابة.

منها الإقتراع لرفع نسبة المشاركة لأن هذا الأمر يهم المجتمع ككل ولا يقتصر على فئة دون أخرى ولا تقسم الكويت إلى قسمين فهي أطراف ومجاميع مختلفة وغالبية صامتة مطلوب منها المشاركة كي نخرج مما نحن فيه لنهتتم بشؤون المواطن وأولويات الوطن واستقراره.

وكيف ترى دور الإعلام الكويتي في مجريات الأحداث السياسية في البلاد؟

● الإعلام هو السلطة الرابعة في الكويت وهذه السلطة تقوم بدورها بتجريبية فريدة وهي وسائل الاتصال الاجتماعي والتي تلعب دورا مهما في تثقيف الشباب كما أنها تفرض بعض التجاوزات الأمر الذي يجعلنا نتحاج إلى بعض القوانين لوضع حد لهذه التجاوزات ولتفرض الرقابة عليها.

وأرى أن الإعلام مرآة صحيحة وحقيقية تدعم السلطين لأن يكون هناك تنمية وإصلاح في المجالات والدور الملقي عليها كبير وإذا ما انصرف الإعلام واتخذ منحني مؤيد لتطرف أو نزعة معينة فإنه قد ينجح في خطته أو يضل.

وماذا تقول عن الاستعانة بخبراء دوليين لمراقبة الانتخابات؟

● أرى أن شفافية الانتخابات واجبة وهناك ترحيب بالمشاركة الدولية في الرقابة على الانتخابات واعتقد أن هيئة الانتخابات بحاجة إلى تطوير أكثر كي يتحقق الاستقرار.

من جانب آخر لا بد من التطرق إلى المشاريع التي تلبى احتياجات المواطن وتتخذ الصفة الشعبية فما رأيكم بهذه المشاريع، وهل ترون أنها قد تستنزف موارد الدولة؟

● اعتبرت أن الاستنزاف يتم من خلال وضع هذه الأموال في البنوك أو شراء أسلحة أو كماليات لا يحتاجها المواطن، ولكن التنمية البشرية هي من أهم أركان التنمية غير أننا لا نريد إفساد المواطن ولا نريد تآزيم وضعه بل نحن بحاجة إلى توعيته كي يري شؤونه أكثر من اعتماده على الدولة فالوطن عليه أن يعطي بلده لا أن يأخذ منها فقط، لذا يجب وضع هذه القرارات في أطر توعوية ومقننة لتقوم بتنمية في الوقت نفسه.

والكويت يجب أن تسلم إلى الأجيال المقبلة لذا يجب الحفاظ عليها لهذه الأجيال ولا يجب استنزافها واستهلاكها دون النظر إلى الأجيال القادمة.

وماذا تقول عن قضية البدون وما آلت إليه اليوم؟

● هذه القضية من أهم القضايا الموجودة على الساحة وفيها أيضا حراك سياسي داخلي ونظرة خارجية إنسانية، وقد عانت المجالس السابقة كثرة التداول في هذا الملف وتأخرنا كثيرا في إيجاد الحلول.

وهناك أقرار من الدولة بأن هناك 34 ألف مستحق للجنسية وقد ناشدت صاحب السمو الأمير في أن يعقلها ويتوكل، وبأمر بحلها. كما أن هناك قضية أساسية أخرى وهي قضية القروض والتي يجب حلها أيضا مع مراعاة الجوانب الإنسانية.

وأخيرا ماذا للمواطنين؟

● أناشد المواطنين أن يستخدموا حقهم في التصويت واختيار مرشحهم ففي النهاية هم الذين سيحكمون على نتيجة البرلمان، ومن لا يشارك فليس لديه الحق في الانتقاد كونه تخلى عن مسؤوليته بالمشاركة وبالتالي سيخلى عن مسؤوليته في الرقابة.

رندى مرعي